FEDERATION TUNISIENNE DE FOOTBALL
Stade annexe d'El Menzah
Cité Olympique 1003 El Menzah
Tél. : (+216) 71 793 760 / 761 / 767
Fax : (+216) 71 783 843
www.ftf.org.tn

الجامعة التونسية لكرة القدم
الملعب الفرعي بالمنزه
الحي الأولمبي – المنزه 1003
الهاتف : 760 793 71 (216+) / 761 793 71/ 767 793 71
الفاكس : 843 783 71 (216+)

تونس في 29 أكتوبر 2015 *Tunis, le*

بلاغ

على إثر التجاوزات التي قام بها رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية التونسية قصد الإلتفاف على هياكل الجامعة التونسية لكرة القدم و النوادي المنخرطة بها و محاولاته المتكررة و اللامسؤولة و المتعمدة قصد الإستحواذ على حق الأندية المطلق و الحصري دون سواهم في المصادقة على القوانين، و على إثر القرارات الخاطئة و المخجلة للهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي خلال السنوات الأخيرة و تدخلها التعسفي في المسائل التسييرية للجامعة و مختلف هياكلها،

نؤكّد على إستقلالية الجلسات العامة للجامعة التونسية لكرة القدم و سيادتها و حقها المطلق و الحصري في سن القوانين و تشريعها وفق ما يقتضيه صراحة الفصل 17 من القانون الاساسي للجامعة التونسية لكرة القدم.

و نندّد في السياق ذاته بكل المساعي و المحاولات التي تهدف إلى التعدي على هذا الحق و من بينها ما صدر عن رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية التونسية و الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي من إنتهاكات لهذا القانون المبدئي من خلال محاولة إنتزاع الإختصاص المطلق و الحصري المخوّل قانونا للنوادي الرياضية المنخرطة بالجامعة التونسية لكرة القدم في سَنِّ القوانين و التشريعات الرياضية.

كما نؤكّد على حصانة القرارات المنبثقة عن الجلسات العامة من حيث عدم قابليّتها للطعن بأي وجه من الوجوه بإعتبارها قرارات نهائية وهو ما ورد صراحة في الفصل 7 من القانون الداخلي للجامعة.

و نشير إلى أن ما أتته الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي هو إنتهاك صارخ لهذا القانون و ذلك من خلال تعهّدها الغير قانوني بالنّظر والبتّ في الطعن المقدّم إليها ضدّ مضمون الجلسة العامة الخارقة للعادة للجامعة التونسية لكرة القدم المنعقدة بتاريخ 29 جويلية 2015 و هو ما يتعارض صراحة مع القانون المشار إليه أعلاه و مع اللوائح و المواثيق الجاري بها العمل في الهياكل الدولية على غرار القانون الأساسي للفيفا.

كما يُعدّ ذلك إنتهاكا واضحا لمبدأ حرية التحكيم و إستقلالية النوادي و إرادتهم و سيادة الجلسات العامة و خرق صريح للقانون الداخلي و الأساسي للهيكل الأول المسؤول عن اللعبة في تونس و المخوّل له فقط دون سواه تحديد مجالي الإختصاص و التدخّل بالنسبة للكناس كهيكل تحكيم محلي.

أما في خصوص تصريحات رئيس اللجنة الأولمبية و التي مفادها أن الكناس خط أحمر لا يمكن تجاوزه من قبل الجامعات المنضوية تحت لوائها على غرار الجامعة التونسية لكرة القدم فهي تصريحات واهية و فاقدة لكل أساس قانوني طالما و أن الكناس و لئن أحدثت فعلا بمقتضى قانون أساسي من اللجنة الأولمبية فإن حق اللجوء إليها من قبل الجامعة يبقى حرا و إختياريا و لا قيود عليه إستنادا إلى مبدأ حرية التحكيم و إلى القانون الأساسي للفيفا.

و في السياق ذاته تضمن الجامعة التونسية لكل النوادي المنخرطة بها حسن تطبيق القوانين الأساسية لها كما نلتزم بكل القوانين الأساسية للإتحادين الدولي و الإفريقي لكرة القدم و القرارات الصادرة عنهما و عن الجلسات العامة كما إلتزمنا سابقا بتطبيق القرارات الصادرة عن الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي في حدود الإختصاص الممنوح لها من قبل الجامعة دون سواها.

و لئن نؤكّد لكل الأطراف المتداخلة عدم معارضتنا للإنخراط في أي هيكل تحكيمي يكون محايدا و مستقلا عن اللجنة الوطنية الأولمبية التونسية و تبعا لذلك فإننا و نظرا للتجاوزات القانونية الخطيرة الصادرة عن الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي في السنوات الأخيرة والتي ساهمت في تغيير العديد من النتائج الرياضية و التي أضرت بحقوق العديد من الفرق و الهياكل و نتيجة للتدخل الفاضح و الصريح لرئيس اللجنة الوطنية الأولمبية التونسية من خلال تصريحاته المعلنة و الصريحة في الفترة الأخيرة و بناء على طلب كتابي صادر عن أغلبية الأندية 243 من جملة 265 نادي : (35 من بين 36 فريق ينتمي الى الرابطة المحترفة أي بنسبة 97,2%) و (208 من بين 229 نادي هواة بمختلف الاقسام والاختصاصات أي بنسبة 90,8%)، و حيث كانت النسبة العامة في حدود 91,6% تطالب بالإستغناء النهائي عن الكناس و إلغاء إمكانية اللجوء إليها من القانون الأساسي للجامعة و إلى أخذ قرار بالإجماع المطلق بضرورة التمسك بالجلسة العامة و احترام قراراتها النابعة من إرادة النوادي دون غيرها و تبعا لكل هاته الإعتبارات، تقرر وجوبا إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال الجلسة العامة الخارقة للعادة المقبلة خاصة أن عدد المطالب الواردة قد فاق بكثير نسبة الثلثين علما أن القانون الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم واضح و صريح حيث يمكن الجامعات من خلال جلساتهم العامة من حرية اختيار الالتجاء إلى هيكل تحكيمي محلي من عدمه.

و في إنتظار البحث في إطار من التشاور مع النوادي و بقية الأطراف المتداخلة الوطنية و الدولية لإمكانية إحداث هيكل تحكيمي محلي مستقل الإستقلالية الكاملة و بعيدا كل البعد عن كل تدخل أو إشراف أو وصاية أي جهة من الجهات فإننا ملزمون و ملتزمون بكل القرارات الصادرة عن النوادي المنخرطة بالجامعة .

و إننا و لئن نطمح و نتوق إلى إرساء مناخ طيب يسوده التفاهم و الإحترام بيننا و بين كل الأطراف المتداخلة ومن ضمنها اللجنة الأولمبية التونسية فإننا نحذر كل من تسول له نفسه محاولة التأثير على الإستقرار داخل الجامعة قصد الإلتفاف على هياكلها و نواديها و تعطيل سير عملها في فترة تمر فيها البلاد بظروف خاصة و في حاجة إلى تضافر كل الجهود حتى نتمكن من مواصلة النشاط الرياضي في محيط نقيّ بعيدا عن المصالح الضيقة و الخاصة.

Article 17 des statuts de la FTF :
L'Assemblée Générale constitue le pouvoir supérieur et l'autorité législative de la FTF.
Elle peut être ordinaire ou extraordinaire.

Article 7 (règlement intérieur de la FTF):
L'Assemblée Générale est ordinaire (A.G.O) ou extraordinaire (A.G.E) .
L'Assemblée Générale est souveraine.
Ses décisions sont définitives est sans appels.
Elle est seule compétente pour juger des faits survenus en cours d'assemblée.

الجامعة التونسية لكرة القدم